مجتمع

الشرطة تزيل مخيماً لمهاجرين في وسط باريس

طردت الشرطة الفرنسية مهاجرين من مخيم مؤقت في العاصمة باريس، الثلاثاء، في أحدث عملية ضمن ما تصفها منظمات إغاثة بحملة «تطهير اجتماعي» تسبق دورة الألعاب الأولمبية الصيفية. وجاءت العملية بعد أيام من إخلاء الشرطة أكبر مخيم عشوائي في فرنسا بإحدى ضواحي جنوبي باريس. وتتكرر إزالة مخيمات المهاجرين في كل ربيع بعد انتهاء «الهدنة» الشتوية التي توقف خلالها السلطات هذه التدابير. بيد أن منظمات الإغاثة التي تعمل مع المهاجرين تقول إنها باتت مكثفة قبل دورة الألعاب الأولمبية. (أسوشييتد برس)

آسيا الأكثر تضرراً من كوارث 2023 المناخية

أكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الثلاثاء، أن قارة آسيا كانت الأكثر تضرراً من الكوارث المرتبطة بالمناخ في عام 2023، فقد خلفت الفيضانات والعواصف ضحايا وأضراراً. وقالت الأمينة العامة للمنظمة، سيليستي ساولو، إن «2023 كان العام الأحرَّ على الإطلاق الذي شهدته بلدان آسيا طوال تاريخها، إلى جانب ما شهدته من ظروف متطرفة تراوحت بين الجفاف والحر والفيضانات والعواصف». وترتفع درجات الحرارة في آسيا بمعدل أسرع من المتوسط العالمي، وهذا الاتجاه تضاعف في الفترة بين 1961 و1990. (فرانس برس)

تلوث المياه ينشر الأمراض في غزة (محمد عابد/ فرانس برس)

أمراض معدية في غزة

حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان من تزايد خطر انتشار الأمراض المعدية في قطاع غزة، مشدداً على تزايد التهديدات الصحية منذ بداية العدوان الإسرائيلي. وأكد المرصد الحقوقي في تقرير أن الموت بات يلاحق سكان قطاع غزة، فبموازاة الهجمات الإسرائيلية، يعاني الأهالي من انتشار الأوبئة والأمراض بسبب المياه الملوثة، والاكتظاظ، وارتفاع درجات الحرارة، وانهيار النظام الصحي، وشحّ الأدوية ومستلزمات التعقيم، وتراكم النفايات في أنحاء القطاع. وانتقد المرصد، ومقره في جنيف، استمرار جيش الاحتلال في تدمير ما بقي من النظام الصحي، وحرمان الأهالي من الخدمات الطبية الأساسية والعلاج الضروري، وعرقلة المساعدات الإنسانية، محذراً من أن الأطفال، خصوصاً المواليد الجدد، وكبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة، هم الأكثر تأثراً. ورصد التقرير اضطرار سكان القطاع إلى استخدام مياه ملوثة غير صالحة للشرب في ظل تعطل غالبية خطوط المياه الرئيسية، وتضرر أنظمة الصرف الصحي، مشيراً إلى ارتباط الماء الملوث بانتشار أمراض مثل الكوليرا والإسهال والدوسنتاريا والالتهاب الكبدي الوبائي. ولفت المرصد الأورومتوسطي إلى تراكم أكثر من 270 ألف طن من النفايات الصلبة في التجمعات السكانية والطرق والساحات، بما في ذلك النفايات الصحية، وذلك بسبب تدمير مرافق إدارة النفايات، ما يشكل كارثة بيئية وصحية بحدّ ذاته، ويهدد بأن يكون مصدراً آخر لانتشار أمراض وأوبئة.

(العربي الجديد)

تصاعد الانتهاكات الحقوقية في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعاد اعتراف الأجهزة الأمنية التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر بوفاة الناشط السياسي الليبي سراج دغمان في سجونها ملف انتهاك الحريات إلى واجهة المشهد في البلاد. وجرى تداول أنباء في الأوساط المحلية الليبية، السبت، عن مقتل دغمان المحتجز منذ ستة أشهر في سجون بنغازي، قبل أن ينشر جهاز الأمن الداخلي في بنغازي بياناً يؤكد فيه وفاته «إثر سقوطه على رأسه عن جدار عالٍ خلال محاولته الهرب من السجن». وبرر البيان الأمني اعتقال دغمان بمشاركته في اجتماعات لإسقاط الأجسام السياسية والعسكرية في البلاد، وقال إنه أُحيل بعد التحقيق معه من قبل النيابة القضائية على الاحتجاز لدى الأمن الداخلي، وهو ما نفته أسرة دغمان في تصريحات لوسائل إعلام محلية، مؤكدة أن دغمان ورفاقه اعتقلوا من قبل الأمن، ولم يعرضوا على النيابة.

وعبّر كثير من النشطاء والحقوقيين عن قلقهم البالغ على مصير رفاق دغمان المحتجزين، وهم سفير ليبيا السابق لدى كندا، فتحي البعجة، والناشط السياسي طارق البشاري، والناشطان ناصر الدعيسي، وسالم العريبي، وقد اعتُقلوا جميعاً في أكتوبر/تشرين الأول الماضي عند وصولهم إلى بنغازي قادمين من خارج البلاد، ووُجهت إليهم اتهامات على خلفية مشاركتهم في اجتماعات ناقشت الاختراقات الأمنية التي ترتكبها أجهزة حفتر الأمنية. وتكاد تجمع شهادات النشطاء المهتمين بقضية وفاة سراج دغمان على أنه تعرّض للتصفية الجسدية خلافاً للبيان الأمني الذي يزعم مقتله خلال محاولة الهرب، في حين يطالب عدد منهم بضرورة فتح تحقيق في مقتله.

ووصفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (أهلية) بيان الجهاز الأمني بـ«الكاذب»، مشيرة إلى أن دغمان «توفي في ظروف غامضة بعدما اعتقل من دون عرض على النيابة العامة». واعتبرت، في بيان، أن رواية جهاز الأمن التي تشير إلى وفاة دغمان بسقوطه عن جدار «غير مستساغة لملابسات وأسباب الوفاة، وهي تبرير غير مقبول للقتل، كما أنها رواية الطرف المتهِم الذي لا يمكن أن يكون القاضي والحكم والجلاد»، مذكّرة بواقعة سابقة مشابهة لمقتل لاعب الكرة في بنغازي، عادل قادير، الذي قضى تحت التعذيب خلال الشهرين الماضيين. وقوبل اعتقال دغمان ورفاقه باهتمام واسع في الأوساط الليبية، إذ أكد وزير الداخلية الأسبق، عاشور شوايل، براءتهم من الاتهامات التي نسبت إليهم على إثر تنظيمهم ورشة عمل تحدثوا فيها عن حادثة انهيار سد درنة، كذلك طالب بيان مشترك لأحزاب ليبية قيادة قوات حفتر بضرورة إطلاق سراحهم.

ويقول الناشط الحقوقي رمزي المقرحي إن «الغموض لا يحيط بظروف مقتل دغمان ومصير رفاقه الآخرين فقط، بل أيضاً بأسباب اعتقالهم»، مضيفاً لـ«العربي الجديد»: «يبدو أن ورشة العمل التي ناقشت انهيار سد درنة، والكارثة التي سبّبها، لامست قضية التعاطي الأمني من جانب قوات حفتر مع القضية، وهو موقف غامض أيضاً، إذ شنّت أجهزة حفتر الأمنية وقتها حملة اعتقالات بحق من شاركوا في تظاهرة نظمت في مدينة درنة للمطالبة بالتحقيق في انهيار السد». ويشير المقرحي إلى أن «واقعة مقتل دغمان تفتح الكثير من الملفات التي من الضروري اضطلاع النيابة العامة والقضاء بالتحقيق فيها، وهي حلقة جديدة في سلسلة طويلة من الانتهاكات التي تجري في بنغازي، وفي أنحاء البلاد كافة». ويؤكد استمرار الانتهاكات من دون أي متابعة أو معاقبة، قائلاً إن «الإشكال الأكبر يتمثل بكون الجماعات المنتهكة للحقوق والحريات تعمل تحت مسميات أمنية أو حكومية، وتتخذ من ذلك ستاراً للتعمية على جرائمها، وكذلك جرائم أطراف الصراع السياسي. آخر الانتهاكات كانت اعتقال زعيم قبلي في الجنوب الليبي، وهو مصباح أبو سبيحة، وهو من أنصار نظام معمر القذافي، على خلفية تأييده لانخراط رموز النظام السابق في الانتخابات، وقد نُقل إلى سجون بنغازي، ومصيره لا يزال مجهولاً».

جرائم متكررة

شهدت ليبيا وقوع 276 شخصاً ضحية انتهاكات ارتكبتها مجموعات مسلحة خلال عام 2023، ووثق تقرير لمنظمة رصد الجرائم (أهلية)، مقتل 20 مدنياً خلال عمليات عسكرية داخل مناطق مسكونة، ومقتل 13 آخرين خارج نطاق القانون، والعثور على 12 رفات بشرية في مقابر جماعية، وتعرّض نحو 90 شخصاً للإخفاء القسري.

تحقيق

تشكل الجامعات الاميركية ميدانا للتحركات الرافضة للعدوان المتواصل على قطاع غزة، في ظل الدعم الاميركي لإسرائيل، واستمرار جريمة الإبادة الجماعية التي راح ضحيتها عشرات آلاف الفلسطينيين

جامعات أميركا

الطلاب ينددون بدعم الإبادة الجماعية

تصاعد التوتر في جامعات أميركية عدة بين الطلاب المتضامنين مع فلسطين، على خلفية العدوان الإسرائيلي المتواصل في غزة، وإدارات المؤسسات الأكاديمية، مع فض تجمعات وتوقيف محتجين وحضور الدروس عبر الإنترنت.

واختبرت التظاهرات في الجامعات الأميركية الخط الفاصل بين حرية التعبير والشمولية، كما أثارت الاحتكاكات، ويطالب الطلاب المؤيدون للفلسطينيين جامعاتهم بإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة الذي تجاوز اليوم المائتين على التوالي، وأوقع أكثر من 34 ألف شهيد فلسطيني، كما يطالبون الجامعات بسحب استثماراتها من الشركات التي تبيع الأسلحة لإسرائيل. في الوقت نفسه، يقول بعض الطلاب اليهود إن الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل جعلتهم يشعرون بعدم الأمان. وبدأت الاحتجاجات الأسبوع الماضي، مع إقامة «مخيم تضامن مع غزة» في حرم جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك، قبل أن تتسع لتشمل جامعات أخرى، مثل جامعة نيويورك، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة ييل وغيرها. وقوبلت النشاطات الداعمة للفلسطينيين في جامعات عدة، خصوصاً المرموقة منها، مثل هارفارد وكولومبيا، بتحذيرات من تنامي «معاداة السامية»، ولا سيما أنّ العديد من الجامعات الكبرى في البلاد تعتمد اعتماداً رئيسياً على دعم مالي من منظمات وممولين من اليهود.

واعتقلت الشرطة عشرات المحتجين المؤيدين للفلسطينيين في جامعتي ييل في كونيتيكت ونيويورك في مانهاتن، الاثنين، وجاءت الاعتقالات بعد ساعات من إلغاء جامعة كولومبيا حضور الطلاب لتهدئة التوتر في حرمها الجامعي بنيويورك، بعدما سمحت للشرطة الأسبوع الماضي بإخلاء مخيم نصبه طلاب احتجاجاً على الحرب في غزة. وأظهرت مقاطع مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي محتجين أوقفوا حركة المرور في حرم جامعة ييل في نيو هيفن بكونيتيكت، مطالبين الجامعة بسحب استثماراتها من الشركات المصنعة للأسلحة. وذكر موقع ييل ديلي نيوز الإخباري أن الشرطة اعتقلت أكثر من 45 محتجاً. وقالت شرطة نيو هيفن، الاثنين، إنه بعد موجة الاعتقالات هذه، عادت مجموعة من حوالي 200 متظاهر لإغلاق تقاطع. وطلب من المتظاهرين المغادرة، ثم طلب منظمو الاحتجاج من المجموعة التفرق، وعاد معظمهم إلى الحرم الجامعي لمواصلة احتجاجهم. وأكد رئيس جامعة ييل، بيتر سالوفي، الأحد، أن مسؤولي الجامعة تحدثوا إلى الطلاب المتظاهرين مرات عدة حول السياسات والإرشادات، بما في ذلك القرار الذي أشادت به بعض الجماعات المؤيدة لإسرائيل، والذي انتقده المدافعون عن حرية التعبير.

وفي نيويورك، تحركت الشرطة لتفريق حشد جامعة نيويورك بعد وقت قصير من حلول الظلام، إذ تحدى مئات المتظاهرين لساعات تحذيرات الجامعة بأنهم سيواجهون عواقب إذا لم يخلوا الساحة التي تجمّعوا فيها. وأظهر مقطع مصور نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي الشرطة وهي تزيل الخيام، وسط اشتباك المتظاهرين مع الشرطة. وقال متحدث باسم شرطة نيويورك إن الاعتقالات تمت بعدما طلبت الجامعة من الشرطة فرض مخالفات الاعتداء على ممتلكات الغير، مؤكداً اعتقال أعضاء من هيئة التدريس، لكن العدد الإجمالي للاعتقالات ظل مجهولاً.

كان طالب الدراسات العليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، براهلاد إينغار، من بين حوالي عشرين طالباً أقاموا مخيماً يضم أكثر من 12 خيمة في الحرم الجامعي مساء الأحد، للدعوة إلى وقف إطلاق النار والاحتجاج على ما وصفوه بـ«تواطؤ معهد ماساتشوستس في الإبادة الجماعية الجارية في غزة». وقال إينغار لـ«سوشيتيد برس»: «معهد ماساتشوستس لم يدع حتى إلى وقف إطلاق النار، وهذا مطلب لدينا بالتأكيد. في حين احتجت مجموعة صغيرة من المؤيدين لإسرائيل في مكان قريب.

وفي خطوة استثنائية، استدعت رئيس جامعة كولومبيا نعمت مينوش شفيق، الأسبوع الماضي، شرطة نيويورك لإخلاء خيام أقامها محتجون في الحديقة الرئيسية، بعد أن أمضى الطلاب بضع ليال نائمين في العراء، وانضم إليهم أكثر من 100 من أعضاء هيئة التدريس. واعتقلت الشرطة أكثر من 100 طالب من جامعة كولومبيا وكلية بارنارد المجاورة، كما تم إيقاف عشرات الطلاب المشاركين في الاحتجاجات عن الدراسة مؤقتاً. وقالت شفيق، التي أدلت بشهادة خلال الأسبوع الماضي أمام لجنة في مجلس النواب الأميركي دافعت فيها عن رد الجامعة على معاداة السامية المزعومة: «تم استغلال هذا التوتر وتضخيمه من أفراد لا ينتمون إلى جامعة كولومبيا جاؤوا إلى الحرم الجامعي لتحقيق قائمة أولوياتهم... نريد إعادة الأمور إلى نصابها».

والاثنين، قال المتحدث باسم الشرطة طارق شابارد، في مؤتمر صحافي أمام الحرم الجامعي: «تلقينا تقارير تفيد بأن طلاباً كانوا يسيرون في الحرم الجامعي تم انتزاع أعلام إسرائيل من أيديهم. لكننا لم نتلقَّ أي تقارير عن إلحاق أي أذى بدني بأي طالب».

وفي حين طالب أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ باستقالة شفيق في رسائل وبيانات، أكد الرئيس الأميركي جو بايدن، الأحد، أن إدارته تضع كامل قوة الحكومة الاتحادية في خدمة حماية الجالية اليهودية. وأضاف أن «معاداة السامية الصارخة تستحق الشجب، ولا مكان لها على الإطلاق في الحرم الجامعي، أو أي مكان». بدوره، قال رئيس بلدية نيويورك إريك آدامز إنه «يشعر بالفزع والاشمئزاز من معاداة السامية التي يتفوهون بها في حرم جامعة كولومبيا وحولها»، لكنه شدد على أن «جامعة كولومبيا هي مؤسسة تعليمية خاصة مقامة على أراضٍ خاصة، ما يعني أن شرطة نيويورك لا يمكنها الحضور ضمن حرمها ما لم يتمّ طلب ذلك من مسؤولي الجامعة». وانتقد منظمو تحركات الطلاب من مخيم جامعة كولومبيا تصريحات بايدن وآدامز وادعاءاتهما حول معاداة السامية، قائلين إن بعض المنظمين يهود. وقالت ليا سالم، وهي طالبة في كلية بارنارد، إنها كانت واحدة من 15 طالباً يهودياً أعتُقلوا في حديقة جامعة كولومبيا الأسبوع الماضي، مضيفة أن «انتقاد إسرائيل ليس معاداة للسامية». وكانت ميمي إلياس من بين الطلاب الذين سبق توقيفهم، وقالت لوكالة «فرانس برس»: «سنبقى في مكاننا إلى أن يتحدثوا إلينا ويستمعوا لمطالبنا. لا نريد معاداة السامية أو الإسلاموفوبيا. نحن هنا من أجل أن يكون الجميع أحراراً».

واعتبر أستاذ الدراسات الكلاسيكية في جامعة كولومبيا، جوزيف هاولي، أنّ الجامعة استخدمت «الوسيلة الخاطئة» من خلال استدعاء الشرطة إلى حرمها، وهو ما ساهم في «جذب عناصر أكثر تطرفاً ليسوا جزءاً من أحتجاجات الطلاب».

(رويترز، فرانس برس، العربي الجديد)

تجمع داعم لفلسطين أمام جامعة نيويورك (فاتح أكتاس/ الأناضول)

34,183
الحصيلة الأحدث لأعداد شهداء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأغلبيتهم من الأطفال والنساء.

نظم طلاب جامعات ييل ونيويورك وكولومبيا الاحتجاجات الأكبر

قوبلت نشاطات الطلاب الداعمة للفلسطينيين بتضييقات واعتقالات

ثوب الصلاة لباس نساء غزة خلال الحرب

بات ثوب الصلاة الزي المعتمد لدى النساء في قطاع غزة خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، إلا أنه بات ملطخاً بالدماء والقهر

غزة ـ **امجد ياغي**

أصبح ثوب الصلاة في قطاع غزة الأكثر ارتداءً بين النساء من مختلف الأعمار. وتظهر الصور النساء يرتدين هذا الثوب في خيام النزوح ومراكز الإيواء على الحدود الشرقية للقطاع، في ظل اضطرارهن الدائم إلى الإخلاء السريع. ومنذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، اختارت الغزيات ارتداء ثوب الصلاة كخطوة أولى استعداداً للعدوان كونه لا يعيق حركتهن ويستر أجسادهن، هن اللواتي اخترن الاعتداءات الإسرائيلية وأجبرن على النزوح مراراً. في منطقة المخيمات ومراكز الإيواء والمدارس، ترتدي معظم النساء ثوب الصلاة، ومنهن من لا يملكن أثواباً إضافية منها للتبديل. لم يتخيلن أن العدوان سيستمر أشهراً وهن في الثوب نفسه الذي كن يرتدينه لدقائق في اليوم أثناء الصلاة كما تقول آية أبو رجيلة (34 عاماً). نزحت آية برفقة أسرتها من بلدة خزاعة، شرق مدينة خانيونس، إلى خيمة على الحدود الفلسطينية المصرية، تقول إنها اعتادت ارتداء ثوب الصلاة خلال الاعتداءات الإسرائيلية، وخلال مساعدة أسرتها في نقل الخضار والأعشاب على مقربة من أراضيهن الزراعية الحدودية. تضيف: «لم تبقَ أرض ولا جلسات ولا منزل ولا شيء».

تضيف آية متحدثة لـ«العربي الجديد»: «هذا الزي يريحنا حتى لو كان مرتبطاً ببعض الشيء بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. إلا أنه أصبح كثيراً بالنسبة للنساء في ظل معاناة نشهدها يومياً في المنازل والطرقات والخيام والمدارس والمستشفيات. حتى المصابات على أسرة المستشفيات، منهن نساء من عائلتي وأخريات شهيدات، كن يرتدينه».

اعتمدت النساء ثوب الصلاة كثوب طوارئ خلال العدوان الإسرائيلي ما بين 2008 و2009، علماً أنه ينتشر في قطاع غزة منذ عام 2000. في ذلك العام، عايش الغزيون النزوح الأول بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967. ووجدت النساء أنه زي يستر كل الجسد في حال اضطرارن للخروج سريعاً إلى الشارع للبحث عن مكان آمن أو خلال الإخلاء السريع، لتكون الحركة والتنقل فيه أسهل لأنه زي فضفاض وتسهل الحركة فيه، لكنه أصبح رفيقاً لهن في العدوان المستمر. وفي العدوان الحالي، لا يجدن أثواب صلاة في الأسواق خلال الفترة الأخيرة، وقد اشترت تلك التي يرتدينها.

وتوضح آية أن بعض المراهقات كن يملكن ثوب صلاة واحد. لكن خلال العدوان الحالي وبسبب قلة توفر الملابس وخصوصاً بسبب اضطرارهن للنزوح الفجائي، اضطررن إلى ارتدائه علماً أنهن بتن يشعرن بالضيق لارتدائه لوقت طويل.

من جهتها، تعيش فايزة لبد (56 عاماً)، حالة من الحزن بسبب استشهاد اثنين من أشقائها وأبنائهم في شمال قطاع غزة، مشيرة إلى أن ثوب الصلاة كان شاهداً على بكائها الشديد وكانت تمسح دموعها فيه، وعليه دماء أحدهم بعد استهداف منزلهم في بلدة بيت لاهيا.

تقول فايزة لـ«العربي الجديد»، وهي الموجودة داخل مدرسة بنات رفح الإعدادية: «خلال 15 عاماً، عشت أكثر من عدوان على قطاع غزة». تضيف أن لدى الغزيات طقوساً يسارعن لإتمامها مع بدء الغارات الجوية التي تأتي مباغتة ومن دون سابق إنذار، «لكن في هذا العدوان، كل يوم له طعم مختلف. ثوب الصلاة هذا لطخ كثيراً بالدماء والدموع والهموم. بعض النساء يعشن في أثواب مهترئة ويبحثن عن إبرة وخيط لإصلاحها».

تجدر الإشارة إلى أن غالبية شهداء العدوان الإسرائيلي على غزة المستمر منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي هم من النساء والأطفال.

من جهتها، تشير عائشة رضوان، وهي نازحة في مدينة رفح، وكانت تقيم في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، إلى أنها حاولت البحث عن ثوب صلاة في خانيونس قبل النزوح، ثم في مدينة رفح من دون أن توفق. وتشعر بالقلق من استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة لوقت أطول. تضيف أنها كانت تحب ثوب الصلاة الذي يريحها وخصوصاً أثناء الصلاة وقراءة القرآن، لكنه تحول إلى مصدر قلق بالنسبة إليها.

وتشير إلى أن ثوب الصلاة يخفي خلفه أجساداً منهكة أرهقها غبار القصف والنزوح من مكان إلى آخر، وأصبح يرتبط بالقصف المتواصل والموت والنار، علماً أنه ثوب الصلاة والدعاء صباحاً ومساء، وتقول لـ«العربي الجديد»: «كم سيدة أجبرت على النزوح وسط واقع صعب ومأساة. خرجت وأنا أرتدي ثوب الصلاة من حي الشيخ رضوان وصولاً إلى مجمع الشفاء الطبي، وكنت ملطخة بالدماء وبدخان القصف».

ثوب الصلاة أسهل للحركة في ظل النزوح المستمر (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

معاناة نساء غزة متفاقمة (فرانس برس)

تنديد حقوقي بإقرار البرلمان البريطاني قانون ترحيل اللاجئين إلى رواندا

يسعى رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إلى بدء خطة ترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا بعد إقرار البرلمان قانوناً في هذا الشأن، على الرغم من إقرار المحكمة العليا، العام الماضي، بأنّ هذا مخالف للقانون الدولي

لندن ـ **ربيع عيد**

أدانت منظمات حقوقية وإنسانية، محلية ودولية، خطط بريطانيا لإرسال بعض طالبي اللجوء إلى رواندا عقب موافقة البرلمان على تشريع يسمح ببدء عمليات الترحيل في وقت لاحق من هذا العام. ودعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا، الثلاثاء، المملكة المتحدة إلى إعادة النظر في خططها بسبب المخاوف من تقويض التشريع لحقوق الإنسان، والمخاوف من إضرار هذه الخطوة بالتعاون الدولي في حلّ أزمة المهاجرين.

وقال مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، في بيان: «هذا التشريع الجديد يمثل خطوة أخرى مغايرة لتقليد منذ القدم في المملكة المتحدة، متمثل في توفير اللجوء للمحتاجين. هذا انتهاك لاتفاقية اللاجئين. حماية اللاجئين تتطلب من جميع البلدان، وليس فقط مناطق الأزمات المجاورة، أن تفي بالتزاماتها».

وبعد إقرار البرلمان للقانون، تعهد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك بتفعيل خطة الترحيل لنقل المهاجرين الذين دخلوا إلى البلاد بشكل غير قانوني إلى رواندا في غضون 10 إلى 12 أسبوعاً.

بدوره، انتقد مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان مايكل أوفلاهرتي، الثلاثاء، التشريع لأنه يمنع طالبي اللجوء من مطالبة المحاكم بالتدخل عندما يتعرضون للتهديد بالترحيل إلى البلدان التي فروا منها، وقال في بيان: «اعتماد برلمان المملكة المتحدة مشروع قانون رواندا يثير قضايا رئيسية حول حقوق طالبي اللجوء، وسيادة القانون بشكل عام. يتعيّن على الحكومة البريطانية الامتناع عن إبعاد الأشخاص بموجب سياسة رواندا، والغاء الانتهاك الفعلي من مشروع القانون لاستقلال القضاء».

وأضاف أوفلاهرتي: «يساورني القلق من أن مشروع قانون رواندا يتيح تنفيذ سياسة ترحيل الأشخاص إلى رواندا من دون أي تقييم مسبق لطلبات اللجوء الخاصة بهم من قبل سلطات المملكة المتحدة في معظم الحالات، كما يستبعد بشكل كبير قدرة محاكم المملكة المتحدة على التدقيق الكامل والمستقل في القضايا المعروضة عليها».

وما زالت المملكة المتحدة عضواً في الهيئة الأوروبية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أنحاء القارة، في حين أكد أوفلاهرتي أنه يحظر إخضاع الأشخاص، حتى ولو بشكل غير مباشر، لإعادة القسرية، أو إجبار لاجئ أو طالب لجوء على الذهاب إلى بلد أو إقليم من المحتمل أن يواجه فيه الاضطهاد بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبموجب اتفاقية اللاجئين.

وأدانت عدة مؤسسات حقوقية بريطانية القرار، من بينها مؤسسة «الحرية من التعذيب»، التي نشطت في الأسابيع الماضية في حملة لوقف تمرير القانون الذي يجعل بريطانيا «تحظى بسمعة سيئة بسبب تلاعبها بالقوانين الدولية وتتنصل من التزاماتها الدولية». واعتبرت المؤسسة أن قرار البرلمان يمثل «تجاهلاً تاماً للقانون الدولي وللمحكمة العليا في المملكة المتحدة»، ونشرت مقطع فيديو عبر حسابها على موقع «إكس» يُظهر لافتات بالقرب من البرلمان البريطاني تقول إن هذا المكان «موقع جريمة».

ويقول المحامي والمحاضر في جامعة لندن مازن المصري، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك عدّة أمور مخطط لها لوقف تنفيذ القانون، من بينها التوجه إلى المحاكم البريطانية، مع العلم أن القانون الجديد يسحب صلاحيات المحاكم المحلية في إعطاء الحماية لطالبي اللجوء. احتمالات قدرة المحاكم البريطانية على التعامل مع الأمر غير واضحة حتّى الآن، وقد يقود إلى سابقة قانونيّة تدفع المحاكم إلى انتقاد سحب الاختصاص منها، وهو أمر يتناقض مع مبدأ أساسي في سيادة القانون المكفولة بالدستور». يضيف المصري: «إذا أقرت المحاكم المحلية بعدم اختصاصها، يمكن التوجه إلى المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان، التي عالجت الموضوع في السابق، وأكدت عدم توافق الإجراءات مع المعاهدة الأوروبيّة لحقوق الإنسان، لذا يتوقع أن تتحرك سريعاً في حال تم التوجه إليها بعد استنفاد كل المحاولات مع القضاء البريطاني، وخاصة أن القانون الأخير يخرق أيضاً المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدة اللاجئين الصادرة في عام 1951». وأشار إلى أن حزب المحافظين يثير قضية الانسحاب من معاهدة أوروبا لحقوق الإنسان منذ عام 2010، ويعتبر الأمر «انتقاصاً من السيادة البريطانية»، وفي كل انتخابات تتم إثارة الموضوع كجزء من الحملة الانتخابية.

وكان من المفترض أن تغادر أول دفعة من الأشخاص الذين صدر قرار بترحيلهم على متن طائرة متوجهة إلى رواندا في يونيو/ حزيران 2022، عندما منع أمر قضائي صدر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أي عمليات ترحيل، ما فتح الباب للطعون القانونية.

انتقدت مفوضية شؤون اللاجئين ومجلس أوروبا إقرار خطة رواندا

ما زالت المملكة المتحدة عضواً في الهيئة الأوروبيّة لحقوق الإنسان

احتجاج سابق أمام البرلمان البريطاني ضد خطة رواندا (هارك كيربسون/ Getty)